ميزانية بعثة منتخب مصر بكأس العالم تتحول إلى ملف واستجواب حول إهدار للدولارات والمجاملات

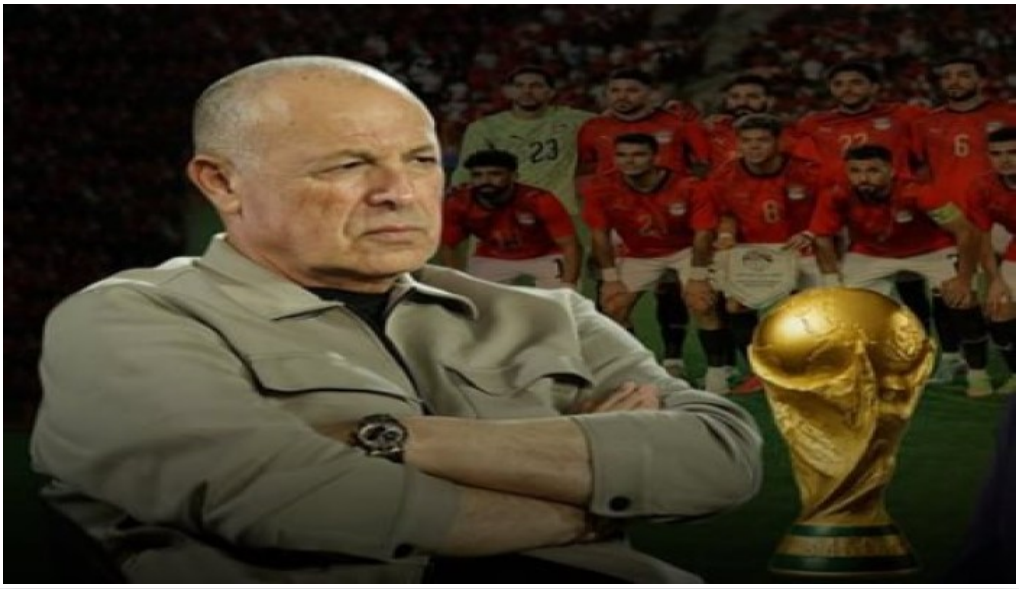

الاثنين 1 يونيو 2026 02:00 م

كشفت قرارات وزارة الشباب والرياضة أرقام 759 و760 لسنة 2026 عن أزمة جديدة داخل ملف بعثة منتخب مصر لكرة القدم المشاركة في كأس العالم 2026 بعد طلب إحاطة وجهه النائب فريدي البياضي إلى رئيس مجلس الوزراء ووزير الشباب والرياضة بسبب شبهات إهدار المال العام وتضخم مصروفات البعثة.

وتأتي الواقعة في لحظة تضغط فيها الحكومة على المواطنين بخطاب ترشيد الإنفاق بينما تفتح هي نفسها باب سفر واسع ومخصصات بالدولار داخل بعثة رياضية يفترض أن يحددها احتياج الفريق فقط لذلك تحول الفرح بتأهل المنتخب إلى سؤال سياسي مباشر عن المال العام ومن يملك قرار إنفاقه.

تضخم البعثة يحاصر وزارة الرياضة بسؤال الاختيار لا التشجيع

في البداية طرح البياضي جوهر الأزمة من زاوية لا تتعلق بتشجيع المنتخب ولا بمعارضة مشاركته في كأس العالم لكنه وضع الحكومة أمام سؤال واضح عن أسماء المسافرين وأسباب اختيارهم والأساس الإداري لكل مهمة داخل بعثة يفترض أن تضم لاعبين وجهازا فنيا وطبيا وإداريا مرتبطا بالمنافسة.

ثم كشفت القرارات عن مسميات تتجاوز التكوين الطبيعي لأي بعثة كرة قدم حيث ظهرت مهام للتنسيق الأمني والتذاكر وأمن الملاعب والمراسم والشؤون المالية والضريبية والانتقالات والاتصالات وهو توسع يجعل وزارة الرياضة مطالبة بتفسير الحاجة الفعلية لكل موقع قبل تحميل الخزانة العامة مخصصات إضافية بالدولار.

وبحسب ما أثاره البياضي فإن بطولة كأس العالم تدار بمنظومة دولية مركزية في الاعتمادات والتذاكر والدخول والتنقلات لذلك تصبح أي وظيفة إضافية داخل البعثة محل مساءلة عندما لا تعلن الوزارة وصفا وظيفيا واضحا أو مدة عمل محددة أو علاقة مباشرة بين المهمة واحتياج اللاعبين والجهاز الفني.

كذلك يدعم طرح الناقد الرياضي حسن المستكاوي هذا المحور من زاوية مهنية لا حزبية لأنه شدد سابقا على أن التغطية الرياضية الجادة تحتاج قراءة القوانين الرياضية ولوائح فيفا وهذا المعنى يجعل تضخم البعثة غير مقبول دون رجوع معلن إلى لوائح البطولة وحدود أدوار الاتحاد المحلي.

وعلى هذا الأساس لا تكفي عبارة دعم المنتخب لتبرير السفر لأن الدعم الحقيقي يبدأ من حماية الفريق من المجاملات الإدارية التي تزاحم الفنيين والأطباء والمتخصصين وتمنح صورة أن البطولة تحولت من مهمة رياضية إلى نافذة سفر تمولها الدولة بينما يظل الجمهور خارج دائرة المعلومات.

الأرقام بالدولار تفتح باب الهدر بينما تطالب الحكومة الناس بالتقشف

بعد ذلك انتقل طلب الإحاطة إلى القرار رقم 759 لسنة 2026 الذي تضمن بنودا مالية بالدولار بينها 100 ألف دولار للمكملات والمستلزمات الطبية وهو رقم يفرض على الوزارة كشف نوع هذه المستلزمات وحجم المخزون القائم لدى المنتخب ودور الجهاز الطبي في تقدير الحاجة قبل اعتماد الصرف.

كما أثار بند 30 ألف دولار للوجبات الإضافية سؤالا لا يمكن تجاوزه لأن الجهة المنظمة توفر عادة خدمات إقامة وتغذية ولأن أي وجبات خارج النظام الرسمي تحتاج كشفا بعدد المستفيدين ومبررها الصحي أو التدريبي وتكلفتها اليومية حتى لا يتحول البند إلى مصروف مفتوح بلا سقف

وفي السياق نفسه ظهر بند 25 ألف دولار للانتقالات الداخلية الإضافية رغم وجود منظومة نقل رسمية مرتبطة بالمنتخبات المشاركة وهو ما يجعل كلمة إضافية هي مركز الشبهة لأن الوزارة مطالبة ببيان الإضافة على ماذا ومن طلبها ومن يستفيد منها وهل ترتبط بمباريات المنتخب أم بتحركات مرافقة

كذلك يطرح بند 3500 دولار للإكراميات وتغليف الأمتعة مشكلة أخطر من قيمته لأن إدراج الإكراميات كبند من المال العام يضرب مبدأ الانضباط المالي ويحتاج قاعدة صرف مكتوبة وموافقات رقابية مسبقة خاصة أن المبلغ يقترب من 200 ألف جنيه وفق تقديرات البياضي

ثم يأتي بند 3000 دولار لخطوط الاتصالات الهاتفية ليضيف حلقة جديدة إلى سلسلة الأسئلة لأن الوزارة يجب أن تعلن عدد الخطوط وأسماء المستخدمين والغرض الوظيفي لكل خط وسبب اختيار هذا الرقم في ظل وجود بدائل رقمية أقل تكلفة وأكثر قدرة على ضبط الاستخدام والمراجعة

ومن زاوية اقتصادية يدعم الخبير الاقتصادي إلهامي الميرغني هذا المحور لأن مواقفه المنشورة ربطت أزمة الاقتصاد المصري بهشاشة هيكلية واعتماد واسع على الديون ودعت إلى ترشيد الإنفاق العام وإعادة توجيهه نحو الأولويات الإنتاجية وهو منطق يجعل كل دولار في هذه البعثة محل رقابة لا مجاملة

لذلك تبدو الأزمة أكبر من بعثة رياضية لأنها تكشف تناقضا بين خطاب رسمي يطالب الناس بتحمل الغلاء ونقص العملة الصعبة وبين قرار حكومي يفتح بنودا دولارية غير مشروحة داخل ملف جماهيري حساس كان يمكن أن يكون نموذجا للشفافية لا نموذجا للإنفاق المبهم

إجازة الأمين العام وبدلات السفر تكشف ثغرة حوكمة داخل اتحاد الكرة

في المقابل فتح القرار رقم 760 لسنة 2026 شبهة مختلفة تتعلق بسفر أحد المسؤولين التنفيذيين في الاتحاد المصري لكرة القدم وهو الأمين العام ضمن البعثة لمدة تقارب 10 أيام مع صرف بدلات سفر ومخصصات مالية بينما تشير الوثائق إلى حصوله على إجازة في الفترة نفسها

وهنا يصبح السؤال قانونيا وإداريا في الوقت ذاته لأن السفر الرسمي يعني تكليفا وظيفيا محددا وبدلات مرتبطة بالمهمة بينما تعني الإجازة انقطاعا مؤقتا عن العمل لذلك تحتاج الحكومة إلى تفسير كيف يجتمع الوصفان في فترة واحدة ومن اعتمد الصرف ومن راجع سلامة الإجراء

فضلا عن ذلك يفرض غياب مسؤول تنفيذي داخل الاتحاد سؤالا عن إدارة العمل اليومي ومن يملك صلاحيات التوقيع والمتابعة خلال فترة السفر لأن ملفا بهذا الحجم لا يتعلق برحلة شخصية بل ببنية حوكمة يفترض أن تمنع تضارب الصفة الوظيفية مع المخصصات المالية

ومن زاوية اقتصادية يدعم الخبير الاقتصادي ممدوح الولي هذا المحور لأنه يركز في كتاباته على كلفة القرارات الحكومية وأثرها على العملة الصعبة وترتيب أولويات الإنفاق العام لذلك يصبح كل بند دولاري داخل بعثة المنتخب مطالبا بتفسير منشور لا بتقدير إداري مغلق

في النهاية يمثل منتخب مصر ملايين المصريين في كأس العالم لكن الحكومة تمثل المال العام أمام المواطنين ولا يجوز لها أن تستدعي الوطنية عندما تريد الصمت ثم تتجاهل الشفافية عندما يظهر بند بالدولار لأن المنتخب يحتاج دعما منضبطا والمواطن يحتاج رقابة حقيقية على كل جنيه وكل دولار